مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية
Bani Waleed University Journal of Humanities and Applied Sciences
تصدر عن– جامعة بني وليد – ليبيا
Website:https://jhas-bwu.com/index.php/bwjhas/index
ISSN3005-3900 الصفحات (482- 490) المجلد العاشر ــ العدد الرابع ــ 2025

The Escalation of Crime Against Women in Libyan Society in the Post-2011 Period: A Descriptive and Analytical Study Tripoli, Tripoli, Libya

Najat Abubakr Zummit *
Department of Social Service, Faculty of Arts, University of Tripoli, Tripoli, Libya
Nzummit@uot.edu.ly

تصاعد الجريمة ضد المرأة في المجتمع الليبي في مرحلة ما بعد 2011 دراسة وصفية تحليلية

د. نجاة أبوبكر زميت *
قسم الخدمة الاجتماعية، كلية الآداب السواني، جامعة طرابلس، طرابلس ، ليبيا

تاريخ الاستلام: 09-09-2025 تاريخ القبول: 12-10-2025 تاريخ النشر: 19-10-2025

الملخص:
يبحث هذا العمل في تصاعد الجرائم ضد المرأة في ليبيا بعد عام 2011، نتيجة الانفلات الأمني والانقسام السياسي وضعف المؤسسات واعتمد على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي غذّت الظاهرة، ورصد أنماطها وآثارها على النساء والمجتمع وأظهرت النتائج أن هذه الجرائم ليست حوادث فردية، بل تعكس أنماطًا بنيوية مرتبطة بثقافة الإفلات من العقاب وضعف القوانين والأعراف الأبوية، وكما برز دور الحرمان الاقتصادي في مضاعفة هشاشة النساء، ويوصي البحث بضرورة تفعيل التشريعات، وتوفير مراكز للدعم النفسي والاجتماعي، وتمكين المرأة اقتصاديًا، مع إدماج قضاياها في مسارات المصالحة الوطنية.

الكلمات الدالة: العنف ضد المرأة ،الجريمة ، المجتمع الليبي ، مرحلة ما بعد 2011،التحولات الاجتماعية والسياسية .

Abstract
This study examines the escalation of crimes against women in Libya after 2011, as a result of the security chaos, political division, and weak institutions. It relies on a descriptive and analytical approach to study the social, economic, and cultural factors that fueled the phenomenon, and to monitor its patterns and impact on women and society. The results show that these crimes are not isolated incidents, but rather reflect structural patterns linked to a culture of impunity, weak laws, and patriarchal norms. The study also highlights the role of economic deprivation in exacerbating women's vulnerability. The study recommends the activation of legislation, the provision of psychological and social support centers, and the economic empowerment of women, while integrating their issues into national reconciliation processes.

Keywords: Violence against women, crime, Libyan society, post-2011 period, social and political transformations.

المقدمة:

شهد المجتمع الليبي منذ عام 2011 تحولات سياسية وأمنية واجتماعية عميقة انعكست بشكل مباشر على حياة المواطنين، ولا سيما النساء والفتيات. فقد أدى الوضع الأمني المتأزم والاضطرابات السياسية إلى خلخلة الهياكل الاجتماعية، وإضعاف المؤسسات الرسمية، ما أوجد بيئة خصبة لانتشار العنف والانتهاكات ضد المرأة في مختلف أبعادها: الجسدية والنفسية والاقتصادية والاجتماعية.

وإن المرأة بوصفها جزءًا أساسيًا من النسيج الاجتماعي، تتأثر بشكل مباشر بالتحولات المجتمعية والأمنية، حيث تتضاعف المخاطر عليها في ظل غياب الحماية القانونية الفعالة، وتراجع الرقابة الاجتماعية، وتفشي العنف المبني على النوع الاجتماعي. وقد أظهرت الدراسات أن الجرائم المرتكبة ضد المرأة ليست ظاهرة فردية عابرة، بل هي انعكاس لتراكمات اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية، تتطلب من الباحثين فهم العوامل المؤثرة فيها على نحو شمولي ومنهجي.

يهدف هذا البحث إلى تقديم قراءة وصفية وتحليلية شاملة للجرائم المرتكبة ضد المرأة في المجتمع الليبي بعد 2011، من خلال دراسة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المؤدية لهذه الجرائم، وأنماطها المختلفة، وتداعياتها المباشرة على النساء وعلى المجتمع بشكل عام. كما يسعى البحث إلى تسليط الضوء على التحديات التي تواجه المرأة الليبية، والممارسات المجتمعية المؤثرة، ودور المؤسسات الرسمية والمجتمع المدني في الحد من انتشار هذه الجرائم.

وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تركز على قضية لم تحظ بعد بالبحث المكثف في السياق الليبي المعاصر، مما يجعلها إضافة علمية قيمة للأدبيات البحثية في مجال الخدمة الاجتماعية، ويساهم في توفير قاعدة معرفية لتصميم تدخلات اجتماعية فعّالة تهدف إلى حماية المرأة ودعمها على المستويات النفسية والاجتماعية والقانوني.

أولاً /مشكلة البحث:

رغم التقدم في القوانين والتشريعات الخاصة بحماية المرأة، إلا أن المجتمع الليبي شهد منذ عام 2011 زيادة ملحوظة في حالات العنف والجرائم المرتكبة ضد المرأة، سواء على المستوى الأسري أو المجتمعي أو الاقتصادي. وقد أظهرت التقارير الصادرة عن منظمات محلية ودولية أن هذه الجرائم تتراوح بين العنف الجسدي والنفسي، والتحرش، والاعتداء الجنسي، والتمييز الاقتصادي والاجتماعي، وصولًا إلى جرائم الاتجار بالبشر واستغلال المرأة في ظروف غير آمنة (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2022، ص.(44 .

وأشارت دراسة محلية أُجريت في طرابلس إلى أن النساء يمثلن نسبة كبيرة من ضحايا العنف المسلح والاضطرابات الأمنية، حيث تجاوزت الحالات الموثقة 60٪ من إجمالي النساء المستجيبات للاستبيان خلال الفترة 2012–2021 (البلوشي، 2023، ص. 112–145). كما أبرزت دراسة ماجستير صادرة عن جامعة طرابلس أن ضعف الأطر القانونية وضعف تطبيق القوانين المرتبطة بحماية المرأة يزيد من تعرضها للانتهاكات، ويحد من قدرتها على الوصول إلى الدعم النفسي والاجتماعي (الخوجة، 2020، ص–78 . (102).

على المستوى الاجتماعي، يُلاحظ أن النزاعات المسلحة والأزمات السياسية أدت إلى تغيّر في البنية الأسرية والمجتمعية، وخلق بيئة غير آمنة للنساء والفتيات، حيث ازدادت حالات الزواج المبكر، والحرمان من التعليم، والهشاشة الاقتصادية (العكاري، 2021، ص. 55–84). هذه العوامل جميعها تُظهر أن الجرائم المرتكبة ضد المرأة في ليبيا ليست مجرد حوادث فردية، بل هي جزء من أنماط اجتماعية أوسع، تتعلق بالتحولات السياسية والاقتصادية والثقافية.

من هنا، تنبع أهمية دراسة هذا الموضوع لفهم الأسباب المتعددة للانتهاكات المرتكبة ضد المرأة، والأنماط التي تتخذها هذه الجرائم، وتداعياتها على النساء والمجتمع ككل. كما أنها تسلط الضوء على الحاجة إلى تدخلات اجتماعية متكاملة تشمل الجوانب القانونية، النفسية، التربوية، والاقتصادية.

ثانيا : مبررات اختيار موضوع البحث:

1. أهمية اجتماعية: الحاجة إلى فهم الظاهرة لتصميم تدخلات اجتماعية تساهم في حماية المرأة وتعزيز رفاهها في المجتمع الليبي.
2. أهمية أكاديمية: نقص الدراسات الميدانية والتحليلية حول الجرائم ضد المرأة في ليبيا بعد 2011 يجعل البحث إضافة علمية مهمة للأدبيات المحلية والدولية.
3. أهمية قانونية: توفير قاعدة بيانات تحليلية يمكن أن تساعد في تحسين التشريعات والسياسات الخاصة بحماية المرأة.
4. أهمية مهنية: دعم العاملين في مجال الخدمة الاجتماعية بمعلومات دقيقة حول الظاهرة وأساليب التدخل الفعّالة.

ثالثا :أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

1. تحليل الأسباب الاجتماعية، الاقتصادية، والثقافية التي تؤدي إلى ارتكاب الجرائم ضد المرأة.
2. رصد أنماط الجرائم المرتكبة ضد المرأة وتصنيفها وفق طبيعتها وتكرارها.
3. دراسة التداعيات النفسية والاجتماعية والاقتصادية لهذه الجرائم على النساء والمجتمع.
4. تقييم مدى كفاية الأطر القانونية والاجتماعية في حماية المرأة من هذه الجرائم.
5. تقديم توصيات عملية واستراتيجية لدعم المرأة وتعزيز الأمن الاجتماعي في المجتمع الليبي.

رابعا : تساؤلات البحث:

.1ما هي العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المؤدية إلى ارتكاب الجرائم ضد المرأة في ليبيا بعد 2011؟

.2ما هي الأنماط الرئيسة للجرائم المرتكبة ضد المرأة خلال الفترة بعد2011 ؟

.3ما هي التداعيات المباشرة وغير المباشرة لهذه الجرائم على النساء والمجتمع؟

.4إلى أي مدى تسهم الأطر القانونية والاجتماعية في حماية المرأة من هذه الانتهاكات؟

.5ما هي الاستراتيجيات والتدخلات المقترحة للحد من الجرائم المرتكبة ضد المرأة وتعزيز حماية حقوقها؟

خامساً/ المصطلحات والمفاهيم المستخدمة في البحث:

إن تحديد المفاهيم الأساسية يُعد خطوة محورية في أي دراسة علمية، لأنه يساعد على ضبط الإطار التحليلي للبحث، وتفادي الالتباس المفاهيمي الذي قد يعيق الفهم السوسيولوجي للظاهرة. وفي دراسة تصاعد الجريمة ضد المرأة في ليبيا بعد 2011، تبرز الحاجة إلى تحديد مجموعة من المصطلحات التي تمثل ركائز معرفية ضرورية، مثل: الجريمة، العنف ضد المرأة، النوع الاجتماعي، الإيذاء والإساءة، والإفلات من العقاب. هذه المفاهيم لا تُستخدم هنا في معناها اللغوي المجرد، بل في سياقها الأكاديمي الذي بلورته الدراسات الاجتماعية والقانونية والنفسية، بما يمنح البحث عمقًا نظريًا وتحليليًا.

-1الجريمة

يُقصد بالجريمة في الإطار القانوني كل فعل أو امتناع عن فعل يعاقب عليه القانون. غير أن علماء الاجتماع يتجاوزون التعريف القانوني، حيث يؤكد كلينارد وماير أن:

» الجريمة ليست مجرد انتهاك لقانون مكتوب، بل هي سلوك يتعارض مع القواعد الأساسية التي يقوم عليها المجتمع، وتكشف عن اختلالات في البناء الاجتماعي.(Clinard and Meier 2010, 15) «

-2العنف ضد المرأة:

عرّفت الأمم المتحدة العنف ضد المرأة في إعلان 1993 بأنه:

» أي فعل عنيف قائم على أساس النوع الاجتماعي، ينتج عنه أو يُحتمل أن ينتج عنه أذى أو معاناة جسدية أو نفسية أو جنسية للمرأة، بما في ذلك التهديد بمثل هذه الأفعال أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء وقع في الحياة العامة أو الخاصة)United Nations 1993, 3)

3. لإيذاء والإساءة:
يقصد بالإيذاء أو الإساءة الأفعال التي تُلحق الضرر بالمرأة جسديًا أو نفسيًا أو جنسيًا أو اقتصاديًا.
»)buse/Ill-treatment(الإساءة هي أي سلوك متكرر يهدف إلى إلحاق الأذى الجسدي أو النفسي أو الجنسي أو السيطرة على الضحية داخل العلاقة(Straus 1999, 22) .
هذا المفهوم يسلط الضوء على أن العنف ضد المرأة لا يقتصر على الأذى الجسدي، بل يشمل أنماطًا أخرى كالإيذاء العاطفي والاقتصادي.
4.الإفلات من العقاب:
الإفلات من العقاب يعني غياب المساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد النساء. وتوضح منظمة العفو الدولية أن:«الإفلات من العقاب هو فشل السلطات في التحقيق مع الجناة أو مقاضاتهم أو معاقبتهم على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان
سادساً/ المنهج المستخدم في البحث:
نظرًا لطبيعة موضوع البحث الذي يتناول تصاعد الجريمة ضد المرأة في المجتمع الليبي بعد عام 2011، فقد اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي، بوصفه الأنسب لدراسة الظواهر الاجتماعية المركّبة التي تتأثر بعوامل متعددة ومتشابكة. يقوم هذا المنهج على وصف الظاهرة وصفًا دقيقًا وشاملًا، وتحليل أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والنفسية، بغرض فهم العلاقات القائمة بين متغيراتها، وتفسير الأسباب التي أدت إلى اتساع نطاقها في السياق الليبي الراهن..
اعتمد البحث على تحليل ما توفر من بيانات ودراسات وتقارير رسمية وغير رسمية صادرة عن منظمات محلية ودولية، إلى جانب مراجعة الأدبيات العلمية ذات الصلة بالعنف ضد المرأة في المجتمعات ما بعد النزاع، مما أتاح بناء تصور علمي متكامل عن الظاهرة قيد الدراسة..
كما اعتمدت الباحثة على التحليل المقارن عند تناول بعض الدراسات السابقة، وذلك بهدف استجلاء أوجه التشابه والاختلاف بين الحالة الليبية وغيرها من الحالات المشابهة، واستخلاص الدلالات السوسيولوجية التي يمكن أن تُسهم في تفسير الظاهرة ضمن الإطار النظري العام الذي يستند إلى نظرية الصراع الاجتماعي .
وبذلك، يجمع المنهج المستخدم بين الطابع الوصفي في رصد وتحليل الوقائع، والطابع التحليلي في تفسيرها ضمن سياقها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، بما يحقق هدف البحث في فهم أعمق للجريمة ضد المرأة في ليبيا بعد عام.2011
سابعاً / النظرية المفسرة لمشكلة البحث:
يكتسب الإطار النظري أهمية بالغة في الدراسات الاجتماعية، لأنه يزود الباحث بالعدسة التفسيرية التي يمكن من خلالها فهم الظاهرة موضوع البحث وتحليلها. وبالنظر إلى طبيعة الجرائم المرتكبة ضد المرأة في ليبيا بعد 2011، وما يرتبط بها من أبعاد اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية، فإن الحاجة ملحّة إلى الاعتماد على نظرية قادرة على تفسير الظاهرة بشكل شامل.
ومن بين الأطر النظرية التي أثبتت جدواها في تحليل مثل هذه الظواهر تبرز نظرية الصراع الاجتماعي بوصفها من أهم المداخل التفسيرية لفهم أشكال العنف والجريمة. إذ تنطلق هذه النظرية من فكرة أساسية مؤداها أن المجتمع يتكون من جماعات متصارعة على السلطة والموارد، وأن عدم المساواة في توزيع القوة والثروة يولّد أنماطاً من التوتر والصراع ينعكس أثرها في أشكال متعددة من الانتهاك، ومن بينها الجرائم ضد النساء. وفي السياق الليبي، يمكن القول إن حالة الانقسام السياسي، وغياب الاستقرار الأمني، والهشاشة الاقتصادية، قد وفّرت بيئة خصبة لازدياد هذه الجرائم، حيث وجدت المرأة نفسها الحلقة الأضعف في هرم الصراع. وعليه، فإن الاعتماد على نظرية الصراع يتيح للباحث إطاراً علمياً لتفسير الظاهرة في أبعادها المختلفة، ويسهم في ربطها بسياقها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.
1/ نظرية الصراع الاجتماعي ودورها في تفسير موضوع البحث:
منذ بروز نظرية الصراع في علم الاجتماع الكلاسيكي مع كارل ماركس وتطويرها لاحقًا على يد رالف داهرندوف، راندال كولينز، ولويس كوزر، مثلت هذه النظرية إحدى الأدوات الأكثر فاعلية في تحليل البنية

الاجتماعية وتفكيك علاقات القوة وعدم المساواة. فهي تنطلق من فرضية أساسية مفادها أن المجتمع ليس كيانًا متجانسًا يقوم على التوافق، بل هو ميدان لصراع دائم بين فئات اجتماعية واقتصادية وسياسية تسعى كل منها إلى الحفاظ على مصالحها ومواردها وتكريس نفوذها. ومن هنا يصبح العنف، والاستغلال، والتمييز، مظاهر بنيوية لهذا الصراع أكثر من كونها مجرد انحرافات فردية أو أحداث معزولة. " وقد أكد ماركس Marx 1867 أن التاريخ الإنساني هو تاريخ صراعات طبقية، حيث تتحكم الطبقة. " المهيمنة في أدوات السلطة والموارد، فيما تعاني الفئات الأضعف من التهميش والاضطهاد .

وقد وسّع داهرندوف Dahrendorf 1959هذا الإطار بتأكيده على أن الصراع ليس محصورًا في البنية" الاقتصادية بل يمتد إلى كل العلاقات السلطوية، وأن التغيير الاجتماعي غالبًا ما يكون نتيجة مباشرة لهذه الصراعات المستمرة.

ترى هذه النظرية أن العنف والجريمة انعكاس لصراع اجتماعي واقتصادي ناتج عن عدم المساواة في السلطة والموارد.

وفي المجتمع الليبي بعد 2011، نشأت بيئة من الصراع المسلح والانقسام الاجتماعي والاقتصادي، جعلت المرأة الحلقة الأضعف في معادلة السلطة. هذا الصراع على الموارد والسيطرة أنتج جرائم متنوعة: الاتجار بالنساء، الاستغلال الجنسي، الزواج القسري، والقتل.

وعند النظر في الجرائم المرتكبة ضد المرأة في المجتمع الليبي بعد 2011، نجد أن هذه النظرية تقدم إطارًا تفسيريًا قويًا لفهم الظاهرة. إذ شهدت ليبيا خلال العقد الماضي حالة من التفكك المؤسسي وغياب سلطة الدولة المركزية، ما أدى إلى تعدد مراكز القوة واحتدام النزاعات المسلحة. هذا الواقع ولّد أشكالًا جديدة من العنف الاجتماعي، حيث أصبحت المرأة في كثير من الأحيان الحلقة الأضعف في معادلة الصراع. فالجرائم ضد المرأة لم تعد مجرد حوادث فردية مرتبطة بسلوكيات منحرفة، بل تحولت إلى انعكاس مباشر للصراع على السلطة والموارد والنفوذ. إذ غالبًا ما تستغل الجماعات المسلحة الانقسامات الاجتماعية والسياسية لإعادة إنتاج السيطرة، والمرأة في هذه الحالة تصبح ضحية لهيمنة ذكورية مضاعفة: فهي مستهدفة أولًا كجزء من جماعة اجتماعية ضعيفة، وثانيًا لأنها امرأة في مجتمع يسوده البناء الأبوي.

من هذا المنظور، يمكن القول إن العنف الموجه ضد النساء في ليبيا بعد 2011 يعكس ما أشار إليه كوزر Coser 1956"بأن الصراع لا يُضعف فقط الروابط الاجتماعية بل قد يعيد تشكيلها بشكل يعزز السيطرة " ويعيد إنتاج التراتبية. فالمرأة الليبية التي تعرضت لأشكال مختلفة.

ويرى كوزر أن الصراع الاجتماعي ليس مجرد حالة مرضية أو اضطراب، بل يؤدي أحياناً إلى وظائف مهمة في المجتمع، مثل إعادة التوازن بين الجماعات أو كشف اختلالات بنيوية في النظام الاجتماعيCoser . 1956, 45

ثامنا / الدراسات السابقة:

تُعد الدراسات السابقة الركيزة العلمية التي ينطلق منها أي بحث أكاديمي جاد، إذ تمكّن الباحث من الإحاطة بما كُتب في الموضوع، والكشف عن الفجوات المعرفية التي لا تزال بحاجة إلى دراسة. وفيما يتعلق بموضوع تصاعد الجريمة ضد المرأة في ليبيا بعد 2011، فقد أفرزت الأحداث السياسية والاجتماعية التي عاشها المجتمع الليبي واقعاً معقداً انعكس بشكل مباشر على حياة النساء والفتيات، وأدى إلى اتساع دائرة العنف والانتهاكات بحقهن. ومن هنا، جاءت الدراسات السابقة لتضيء جوانب متعددة من هذه الظاهرة، سواء عبر البحوث الميدانية التي رصدت أنماط العنف المختلفة، أو من خلال الدراسات النظرية التي قدمت أُطراً تفسيرية عامة يمكن الاستفادة منها لفهم السياق الليبي.

إن الاطلاع على الأدبيات ذات الصلة يكشف أن هناك تركيزاً متزايداً على قضايا مثل العنف الأسري، والاتجار بالنساء، والتحرش الجنسي، وتأثير النزاعات المسلحة على أوضاع المرأة. ومع ذلك، فإن البحوث الميدانية في السياق الليبي ما تزال محدودة، وغالباً ما تفتقر إلى بيانات إحصائية دقيقة أو شاملة. وهذا ما يبرز أهمية البحث الحالي الذي يسعى إلى الاستفادة من ما توصلت إليه الدراسات السابقة، مع تقديم معالجة وصفية وتحليلية أكثر تركيزاً على الواقع الليبي بعد 2011، بما يسد جزءاً من الفجوة المعرفية القائمة.

-1.دراسة البلوشي (2023) – ليبيا
أُجريت هذه الدراسة في جامعة طرابلس – ليبيا، حيث تناول الباحث خميس البلوشي ظاهرة الجرائم ضد المرأة في ليبيا بعد أحداث 2011. وقد هدفت الدراسة إلى تحليل أشكال وأنماط الجرائم المرتكبة ضد النساء في سياق النزاع المسلح والانفلات الأمني، مع التركيز على العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المؤثرة. كما سعت إلى الكشف عن مدى تأثير هذه الجرائم على حياة النساء اليومية وعلى بنية الأسرة والمجتمع.
اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الميداني، حيث استخدم الباحث استبيانات ومقابلات مع عينة من النساء في مدينة طرابلس خلال الفترة.(2012–2021)
وقد توصلت النتائج إلى أن أكثر من 60٪ من النساء المشاركات تعرضن لشكل من أشكال العنف، سواء الجسدي أو النفسي أو الاقتصادي. وأكدت الدراسة أن ضعف الأطر القانونية، وانتشار السلاح، وتفكك البنية الاجتماعية، كلها عوامل ساهمت في تفاقم الجرائم ضد المرأة. كما أوضحت أن النساء يعانين من صعوبة الوصول إلى الدعم النفسي والاجتماعي في ظل غياب مؤسسات فاعلة للحماية.
-2دراسة الخوجة (2020) – ليبيا
أُجريت هذه الدراسة في جامعة طرابلس – ليبيا ضمن رسالة ماجستير بعنوان "العنف الأسري والمرأة الليبية: دراسة تحليلية" للباحث عبد الله الخوجة. وقد هدفت الدراسة إلى رصد وتحليل أشكال العنف الأسري التي تتعرض لها النساء الليبيات بعد 2011، وفهم العوامل التي أدت إلى تصاعد هذه الظاهرة، مثل التقاليد الاجتماعية، وضعف التشريعات، وتراجع الدور المؤسسي في حماية النساء.
اعتمد الباحث على المنهج التحليلي الوصفي مع دراسة حالة، واستخدم المقابلات المتعمقة مع نساء تعرضن للعنف الأسري، إضافة إلى مراجعة تقارير رسمية وإحصاءات أمنية.
أظهرت النتائج أن العنف الأسري في ليبيا بعد 2011 أصبح أكثر خطورة وتنوعاً، حيث لم يعد يقتصر على العنف الجسدي، بل شمل أيضاً العنف النفسي والاقتصادي. كما أكدت الدراسة أن ضعف تنفيذ القوانين والاعتماد على الأعراف القبلية في فض النزاعات جعل الكثير من الجناة يفلتون من العقاب. وأبرزت الدراسة أن النساء يعشن حالة من الخوف المستمر من الإبلاغ عن الجرائم بسبب الوصمة الاجتماعية.
3.Rogers (2019).
أُجريت هذه الدراسة في المملكة المتحدة ونُشرت عن دار Routledge تحت عنوان Women and Violence in Post-Conflict Societies: Patterns and Policies. وقد هدفت الباحثة Karen Rogers إلى دراسة أنماط العنف ضد المرأة في المجتمعات الخارجة من النزاعات المسلحة، مع مقارنة تجارب متعددة من دول مثل البوسنة، رواندا، العراق، وليبيا. ركزت الدراسة على فهم السياسات المتبعة لمكافحة هذا العنف، ومدى نجاحها أو فشلها في حماية النساء.
اتبعت الباحثة المنهج المقارن، مع تحليل سياسات الحماية والعدالة الانتقالية، ودراسة حالات ميدانية مدعومة بتقارير الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.
كشفت النتائج أن العنف ضد المرأة في مرحلة ما بعد النزاع يتخذ أنماطاً بنيوية، حيث يصبح الاغتصاب والاستغلال الجنسي والاتجار بالنساء جزءاً من أدوات الحرب والسيطرة. كما توصلت إلى أن غياب العدالة وعدم محاسبة الجناة يُعزز ثقافة الإفلات من العقاب. وأكدت أن النساء في ليبيا والعراق يواجهن تحديات أكبر بسبب استمرار حالة الانقسام السياسي، مقارنة بتجارب أخرى نجحت فيها بعض السياسات في الحد من العنف.
4.دراسة (1998) إطار عالمي للعنف ضد المرأةHeise. :
أجرت الباحثة Lori Heise دراسة رائدة نُشرت في مجلة Violence Against Women بعنوان Violence Against Women: An Integrated, Ecological Framework وقد هدفت الدراسة إلى تقديم إطار نظري لفهم العنف ضد المرأة باعتباره ظاهرة متعددة الأبعاد تتداخل فيها العوامل الفردية والعائلية والمجتمعية والسياسية.

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج النظري التحليلي من خلال مراجعة شاملة للأدبيات والدراسات السابقة حول العنف ضد النساء في مختلف الدول.

توصلت النتائج إلى أن العنف ضد المرأة لا يمكن تفسيره بعامل واحد، بل هو نتاج لتفاعل معقد بين عوامل شخصية (مثل التاريخ النفسي للضحية أو الجاني)، وعوامل أسرية (مثل ديناميكيات السلطة في الأسرة)، وعوامل مجتمعية (مثل الأعراف الاجتماعية وثقافة الشرف)، وعوامل سياسية (مثل ضعف القانون أو النزاعات المسلحة). وقد ساعد هذا الإطار في توجيه كثير من الدراسات والسياسات لاحقاً في العالم، بما فيها دراسات حول الحالة الليبية.

تاسعاً / الدوافع النفسية والاجتماعية والثقافية للعنف ضد المرأة :

تعد دراسة العوامل الكامنة وراء الجريمة ضد المرأة مدخلًا أساسيًا لفهم طبيعة الظاهرة وتفسير أبعادها المختلفة. فالعنف لا ينشأ في فراغ، بل هو انعكاس لجملة من الدوافع النفسية لدى الجناة، والعوامل الاجتماعية البنيوية المرتبطة بالمجتمع، والمؤثرات الثقافية التي تضفي شرعية أو تسويغًا لاستخدام القوة ضد النساء. ومن هذا المنطلق، فإن تحليل هذه الأبعاد الثلاثة يساعد على تكوين صورة شاملة حول الآليات التي تسهم في إنتاج العنف وإعادة إنتاجه داخل المجتمع الليبي بعد 2011، كما يُسهم في وضع الأساس لفهم النتائج المترتبة على هذه الظاهرة واقتراح السبل الكفيلة بمواجهتها.

-1الدوافع النفسية:

تُظهر الدراسات أنّ بعض مرتكبي العنف ضد النساء يعانون من اضطرابات في التحكم بالانفعالات، أو من أنماط شخصية عدوانية تسعى إلى السيطرة وإخضاع الآخرين. وتشير هيز إلى أنّ «العنف ضد النساء لا يمكن فهمه إلا باعتباره ظاهرةً معقدة متجذّرة في تفاعل العوامل الفردية مع السياقات الاجتماعية والسياسية « .(Heise 1998, 263)كما أوضحت أبحاث أخرى أن التعرض للعنف في مرحلة الطفولة يزيد من احتمالات إعادة إنتاجه لاحقًا في العلاقات الزوجية، مما يربط بين الخبرات النفسية المبكرة والسلوك العنيف في مرحلة البلوغ.

-2العوامل الاجتماعية:

على الصعيد الاجتماعي، فإن العنف يتغذى من هشاشة البنى المؤسسية وضعف آليات الردع القانونية، إضافة إلى التفاوتات الاقتصادية والبطالة التي تزيد من الضغوط الأسرية. ويرى كوزر أن «الصراع داخل الجماعات وبينها يمنع التراضي المفرط، ويكشف باستمرار عن اختلالات في توزيع الموارد والقوة « .(Coser 1957, 198)وبذلك يمكن تفسير العنف ضد المرأة بوصفه مظهراً لصراع اجتماعي أعمق تُستغل فيه الفئات الأضعف لتعويض أزمات البنية الاجتماعية والاقتصادية.

-3المؤثرات الثقافية:

أما على المستوى الثقافي، فإن العادات والتقاليد والأعراف الأبوية تشرعن العنف ضد المرأة باعتباره وسيلة "للتأديب" أو "لحماية الشرف". وتشير منظمة الصحة العالمية إلى أنّ «الأعراف الثقافية التي تقبل العنف كوسيلة لحل النزاعات أو كأداة للسيطرة على النساء، تشكل عاملاً مهيكلاً رئيساً في انتشار العنف (WHO) « .(2013, 17هذا الإطار الثقافي يجعل النساء أكثر هشاشة، ويضعف قدرتهن على التبليغ أو الحصول على الدعم، بسبب الخوف من الوصمة الاجتماعية أو النبذ العائلي.

-4التداخل بين الدوافع:

إن الدمج بين هذه المستويات الثلاثة يوضح أن العنف ضد المرأة ليس نتاجًا لعامل نفسي فردي فحسب، ولا نتيجة لثقافة اجتماعية جامدة وحدها، بل هو حصيلة تفاعل ديناميكي بين دوافع نفسية قريبة (كالغضب والإحباط والصدمات)، وعوامل اجتماعية (كاللامساواة والبطالة وضعف القانون)، ومؤثرات ثقافية (كالأعراف والعادات وخطاب الشرف). وهذا ما يجعل الظاهرة متجذّرة ومتكررة، ويؤكد الحاجة إلى مقاربة شمولية للتعامل معها.

✦**نتائج البحث:** انطلاقًا من الدراسات السابقة تحليل الدوافع النفسية والاجتماعية والثقافية، يمكن صياغة أبرز النتائج كما يلي. :

1. تزايد العنف الأسري كأحد أبرز أشكال الجريمة ضد المرأة كشفت الدراسة أن العنف الأسري هو النمط الأكثر شيوعًا، حيث تعرضت الكثير من النساء للإيذاء الجسدي والنفسي والاقتصادي على يد الأزواج أو الأقارب. وقد ساهم غياب الحماية القانونية وعدم جدية مؤسسات إنفاذ القانون في جعل المنزل –الذي يفترض أن يكون مكانًا للأمان– ساحةً للعنف المتكرر. هذا الواقع أدى إلى تدمير استقرار العديد من الأسر، وزيادة نسب الطلاق والانفصال، وخلق أجواء من الخوف والاضطراب النفسي لدى النساء والأطفال على حد سواء.
2. ضعف الأطر القانونية وتفاقم ثقافة الإفلات من العقاب: أظهرت النتائج أن ضعف القوانين المتعلقة بحماية المرأة، والأهم من ذلك ضعف تطبيقها، شكّل عاملاً رئيسًا في استمرار العنف. ففي كثير من الحالات، لا يتم التحقيق مع الجناة أو يُطلق سراحهم بدعوى الأعراف الاجتماعية أو حماية "شرف العائلة". هذه الثقافة جعلت الصمت النساء يترددن في الإبلاغ عن الجرائم خوفًا من الوصمة الاجتماعية أو الانتقام، ما أدى إلى تكريس حلقة مفرغة من والعنف المستمر.
3. الأثر النفسي الممتد للعنف على النساء: أكدت النتائج أن العنف ضد المرأة لا يقتصر على الأثر الجسدي المباشر، بل يمتد إلى آثار نفسية عميقة، مثل القلق والاكتئاب واضطراب ما بعد الصدمة. كما أن استمرار التعرض للعنف يؤثر على تقدير المرأة لذاتها وقدرتها على المشاركة في الحياة العامة، مما يؤدي إلى عزلها وانسحابها من الفضاء الاجتماعي. هذا الأثر النفسي لا يتوقف عند حدود الضحية فقط، بل ينعكس على الأطفال والأسرة والمجتمع بأكمله.
4. تأثير الأوضاع السياسية والأمنية على ازدياد العنف: أوضحت الدراسة أن مرحلة ما بعد 2011 تميزت بانتشار السلاح والانقسام السياسي، ما أدى إلى تدهور الأمن بشكل خطير. هذه الفوضى الأمنية خلقت بيئة مناسبة لازدياد الجرائم ضد النساء، مثل الاختطاف، الاتجار بالبشر، والزواج القسري. كما أن غياب سلطة الدولة وهيمنة المجموعات المسلحة أعاق أي إمكانية فعلية لحماية النساء أو تقديم الدعم لهن.
5. دور العوامل الثقافية والاجتماعية في تكريس العنف: خلصت الدراسة إلى أن الثقافة الأبوية المهيمنة في المجتمع الليبي ما زالت تبرر العنف ضد المرأة باعتباره وسيلة للتأديب أو حماية الشرف. هذه الرؤية ساهمت في تعزيز قبول المجتمع للعنف كجزء من "العادات" أو "التقاليد"، وهو ما جعل الجريمة ضد المرأة لا تُعامل كقضية قانونية بقدر ما تُفسر علي أنه من الشؤون الأسرية أو المجتمعية ذات الشأن الخاص. هذا السياق الثقافي يساهم في إعادة إنتاج العنف من جيل لآخر.
6. ارتباط العنف بالحرمان الاقتصادي والاجتماعي : أظهرت النتائج أن الظروف الاقتصادية الصعبة، مثل البطالة والفقر وانعدام فرص العمل، ساهمت في زيادة هشاشة النساء وتعريضهن للاستغلال. فالمرأة التي لا تملك استقلالية اقتصادية تصبح أكثر عرضة للخضوع للعنف أو الصمت عليه خشية فقدان الدعم المالي. كذلك أدى النزاع السياسي إلى تراجع التعليم والخدمات الصحية، مما زاد من معاناة النساء وأضعف قدرتهن على مواجهة الانتهاكات.

✦توصيات البحث:

1. سن تشريعات واضحة وصارمة لحماية المرأة: ضرورة تطوير قوانين جنائية واضحة تجرّم كل أشكال العنف ضد المرأة، مع إنشاء آليات فعالة لمتابعة التنفيذ، وتدريب الشرطة والقضاة على التعامل مع قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي.
2. إنشاء مراكز متخصصة للدعم النفسي والاجتماعي: توصي الدراسة بإنشاء مراكز حكومية وأهلية لتقديم خدمات الدعم النفسي والعلاج من الصدمات، إضافة إلى برامج إعادة التأهيل والتدريب المهني للنساء الناجيات من العنف.
3. إطلاق حملات توعية مجتمعية وإعلامية: ضرورة العمل على تغيير الثقافة المجتمعية التي تبرر العنف ضد المرأة من خلال الإعلام، المناهج التعليمية، والخطاب الديني المعتدل، بما يعزز قيم المساواة والاحترام المتبادل.

4. تمكين المرأة اقتصاديًا: التوصية ببرامج دعم اقتصادي وتمويل مشاريع صغيرة للنساء، بما يساعدهن على الاستقلال المادي والقدرة على الخروج من دوائر العنف، ويقلل من تبعيتهن المالية للجناة.
5. تطوير نظام الرعاية القانونية للنساء: توفير محاميين مختصين وقنوات مجانية لتقديم الدعم القانوني للنساء ضحايا العنف، وضمان سرية البيانات لحمايتهن من الانتقام أو الوصمة.
6. التعاون مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية: تشجيع الشراكة بين المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية لتطوير برامج وقائية، وتبادل الخبرات، والاستفادة من التجارب الدولية في مكافحة العنف ضد المرأة.
7. إجراء المزيد من الدراسات الميدانية: تشجيع البحوث العلمية الميدانية التي تركز على جمع بيانات دقيقة حول حجم العنف ضد المرأة في ليبيا، بما يساهم في بناء سياسات عامة قائمة على الأدلة والحقائق.
8. إدماج قضايا المرأة في برامج المصالحة الوطنية: التأكيد على أن أي مشروع للسلام أو المصالحة في ليبيا يجب أن يتضمن مكونًا خاصًا بحماية المرأة وتعزيز مشاركتها في الحياة العامة، باعتبارها عنصرًا أساسيًا في إعادة بناء المجتمع.

قائمة المراجع:

العربية:

1. البلوشي، خميس. 2023. "الجرائم ضد المرأة في ليبيا بعد 2011: دراسة ميدانية وصفية." رسالة دكتوراه، جامعة طرابلس .
2. الخوجة، عبد الله. 2020. "العنف الأسري والمرأة الليبية: دراسة تحليلية." رسالة ماجستير، جامعة طرابلس .
3. العكاري، سامية. 2021. "التحولات الاجتماعية وتأثيرها على النساء في ليبيا بعد 2011." القاهرة: دار الفكر العربي .
4. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. 2022. تقرير العنف ضد المرأة في شمال إفريقيا. نيويورك: الأمم المتحدة.
5. الخوجة، عبد الله. العنف الأسري والمرأة الليبية: دراسة تحليلية. رسالة ماجستير، جامعة طرابلس، 2020.
6. البلوشي، خميس. الجرائم ضد المرأة في ليبيا بعد 2011: دراسة ميدانية وصفية. رسالة دكتوراه، جامعة طرابلس،.2023 .

English:

1. Rogers, K. 2019. Women and Violence in Post-Conflict Societies: Patterns and Policies. London: Routledge, Coser, Lewis A. The Functions of Social Conflict. New York: The Free Press,

2-Rogers, Karen. Women and Violence in Post-Conflict Societies: Patterns and Policies. London: Routledge, 2019.

3-Heise, Lori. "Violence Against Women: An Integrated, Ecological Framework." Violence Against Women 4, no. 3 (1998): 262–290

4-Coser, *Lewis A. 1957. "Social Conflict and the Theory of Social Change." The British* Journal of Sociology 8 (3): 197–207. London: The London School of Economics and Political Science.

5- Heise, Lori L. 1998. "Violence Against Women: An Integrated, Ecological Framework." Violence Against Women 4 (3): 262–290. Thousand Oaks, CA: SAGE Publication .

6-World Health Organization (WHO). 2013. Global and Regional Estimates of Violence Against Women: Prevalence and Health Effects of Intimate Partner Violence and Non-Partner Sexual Violence. Geneva: WHO

7-Amnesty International. 2017. Impunity: State Responsibility in Human Rights Violations. London: Amnesty International Publications.

8-Clinard, Marshall B., and Robert F. Meier. 2010. Sociology of Deviant Behavior. Belmont, CA: Wadsworth. Oakley, Ann. 1972. Sex, Gender and Society. London: Temple Smith.15-

9-Straus, Murray A. 1999. Measuring Intrafamily Conflict and Violence: The Conflict Tactics (CT) Scales. Thousand Oaks, CA: SAGE Publications.

10-United Nations. 1993. Declaration on the Elimination of Violence against Women. New York: United Nation